

٤ / اتحادية / تمييز / ٢٠٠٥

اعلام / ٤

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٤/رجب/١٤٢٦هـ الموافق ٢٠٠٥/٨/٩ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة أحمد الجليلي وفاروق محمد السامي وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب التفشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

التميز - المدعى عليه - وزير الإسكان والتعمير إضافة لوظيفته .  
التميز عليها - المدعية - جنان إسماعيل إبراهيم .

أدعت المدعية - التميز عليها - أمام محكمة القضاء الإداري بالدعوى المرقمة ٢٠٠٤/٥٠ بأنها موظفة في كلية الطب (جامع تكريت) وقد سبق لها وأن قدمت طلباً الى السيد وزير الإسكان والأعمار تطلب فيه تملكها العقار المرقم (١٠/٥٦٢٤م) وادي شيشن في قضاء تكريت المسجل في مديرية التسجيل العقاري في صلاح الدين بأسم وزارة الإسكان والتعمير لسبق تخصيص العقار المذكور إلى والدها إسماعيل إبراهيم محمد عندما كان موظفاً في مديرية طرق محافظة صلاح الدين لغرض السكن فيه بصفة مستأجر وفقاً لعقد الإيجار للبرم بين والدها والمدير العام للمنشأة العامة لتنفيذ الطرق الوسطى ببديل أيجار قدره (١٢%) من الراتب الاسمي لوالدها وقد استمرت هي ووالدها وعائلته بأشغال العقار الموصوف أعلاه وحتى الوقت الحاضر رغم ترك والدها العمل في الدائرة وحيث أنها مشمولة بقرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (٢) في ٢٠٠٢/١/٥ وكذلك قرار مجلس الحكم المرقم ٩٥٤ في ٢٠٠٣/١١/١١ الموجه إلى وزارة الأعمال والإسكان المتضمن ( حصول موافقة مجلس الحكم على شمول جميع الوحدات السكنية العائدة للوزارة بأحكام قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) ذي الرقم (٢) لسنة ٢٠٠٢ شريطة مراعاة العدالة في التوزيع وأن لا توزع حصراً على منتسبي وزارة الأعمار والإسكان ولعدم موافقة وزارة الأعمار والإسكان على طلبها ورفضه دون مسوغ قانوني وكذلك لرفضها التظلم المقدم من قبل المدعية بعد مراجعتها للوزارة وتبلغها بعدم الموافقة على التمييز

Republic of Iraq  
The federal Supreme Court

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

٤ / اتحادية / تمييز / ٢٠٠٥

أعلام / ٤

لذلك طلبت دعوة المدعى عليه إضافة لوظيفته للمرافعة والحكم بتمليكها العقار الموصوف أعلاه وتحميل المدعى عليه إضافة لوظيفته الرسوم والمصاريف فأصدرت محكمة القضاء الإداري قرارها المؤرخ ٢٠٠٤/٩/٢٣ بالدعوى المرقمة ٢٠٠٤/٥٠/٢٠٠٤ بإلزام المدعى عليه إضافة لوظيفته بتمليك العقار المرقم ٥٠٦٢٤/١٠ وادي شوشين في تكريت إلى المدعية (المميز عليها) وتحمله المصاريف كافة نقض القرار المذكور بموجب قرار الهيئة العامة لمجلس شوري الدولة المرقم ٣٥/إداري/تمييز/٢٠٠٤ والمؤرخ ٢٠٠٤/١١/٢٩ معللة بقرار النقض ( بأن المحكمة قد ألتزمت المدعى عليه إضافة لوظيفته بتمليك العقار موضوع الدعوى إلى المدعية دون أن تتحقق عن مدى توفر الشرط المنصوص عليه في الفقرة (١) من البند ثالثاً من القرار ... ) ونتيجة المرافعة الحضورية تم تكليف المدعية بإثبات توفر الشروط المنصوص عليها في قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢ فأبرزت المدعية كتاب مديرية التسجيل العقاري في صلاح الدين المرقم ٧١ في ٢٠٠٥/١/٥ الذي يؤيد عدم امتلاك المدعية قطعة أرض سكنية أو دار سكن مسجلة بأسمها في مدينة تكريت كما أبرزت التعهد الخطي بعدم امتلاكها دار سكن في جميع أنحاء العراق وتحمل المسؤولية القانونية المترتبة إذا ظهر خلاف ذلك بموجب التعهد المؤرخ في ٢٠٠٥/٢/٢ المصدق من دائرة الكاتب العدل في تكريت عليه فقد أصدرت محكمة القضاء الإداري قرارها بالدعوى المرقمة ٢٠٠٤/٥٠/٢٠٠٤ بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٣ يقضي بإلزام المدعى عليه إضافة لوظيفته بتمليك المدعية للعقار المرقم (٥٠٦٢٤/١٠) وادي شوشين في تكريت وتسجيله باسم المدعية - المميز عليها - في دائرة التسجيل العقاري المختصة وفقاً لما ورد في قرار مجلس قيادة الثورة - المنحل - المرقم (٢) لسنة ٢٠٠٢ وتحميل المدعى عليه إضافة لوظيفته الرسوم والمصاريف لعدم قناعة المدعى عليه إضافة لوظيفته بالحكم المذكور قدم طعنه التمييزي في ٢٠٠٥/٥/١٢ طالباً نقضه للأسباب التي أوردها وكيله بالاحتسنة التمييزية المتضمنة عدم تحقق المحكمة من توفر شروط التمليك معتبراً أشغال المدعية للعقار تجاوزاً حيث أن عقد الإيجار مبرم بين والد المدعية ودائرتهم وأن والدها قد ترك الوظيفة وأن المحكمة لم تتأكد من تسديد المميز عليها (المدعية) للاقتساط السنوية .

Republic of Iraq

The federal Supreme Court

٢٠٠٥ / اتحادية / تمييز / ٤

أعلام / ٤

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا


القرار

===== / لدى التدقيق والمداولة من للمحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً وندى عطف النظر على الحكم المميز وجد ان محكمة الموضوع كانت قد أصدرت حكماً قضى بتملك المدعية العقار (٥٦٢٤/١٠) وادي شيشن في تكريت العائد لوزارة الإسكان وذلك في ٢٠٠٥/٤/١٣ دون أن تتحقق فيما إذا كان العاقد المستأجر الذي أبرم عقد الإيجار مع الجهة المالكة وهو والد المدعية لازال يشغل العقار أم أن عقد الإيجار فسخ أو تخلى المستأجر عن العقار وهل أبرمت المدعية عند نفاذ القرار الذي تستند إليه في دعوها عقد أيجار آخر وحيث لم يتطرق الحكم المميز الى ذلك فقد تقرر نقضه وإعادة الدعوى لمحكمتها لإمخال والد المدعية المستأجر شخصاً ثالثاً في الدعوى والتحقق منه عن ذلك وعن مركز المدعية بأشغال العقار موضوع الدعوى ومن ثم إصدار الحكم في ضوء الوقائع القانونية وصدر القرار بالاتفاق على أن يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة فسي ٤/رجب/١٤٢٦ هـ الموافق ٢٠٠٥/٨/٩ م.



مدحت المحمود


رئيس المحكمة الاتحادية العليا



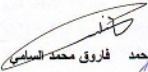
عبد صالح التميمي  
عضو



أحمد الجبيلي  
عضو



محمد صائب النقشبدي  
عضو

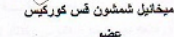


أكرم طه محمد  
عضو

عضو



أكرم أحمد بابان  
عضو



ميخائيل شمشون قس كوركيس  
عضو